العرب
الإثنين 2021/08/02
السنة 44 العدد 12136

أخطبوط الإعلام القطري يتمسك بادعاء الانقلاب في تونس مستعينا بالتضليل

قناة الجزيرة تستخدم مصطلحات مواربة لما تنشره المنصات القطرية بالإنجليزية

يحاول الإعلام القطري بمختلف منصاته العربية والإنجليزية تكريس صفة الانقلاب على الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد، دون أن يجد حرجا في تزييف الحقائق والتضليل، لكن تأييد غالبية التونسيين لهذه الإجراءات وقف حائلا أمام دعواته لتحريض الشارع.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

نأى النظام القطري بنفسه عن الاشتباك المباشر مع الرئيس التونسي قيس سعيد والأغلبية الساحقة من الشعب التونسي التي تساند قراراته التصحيحية، ولكنه دفع بأذرعه الإعلامية لنعت ما يجري في تونس بالانقلاب، والتحريض على مؤسسة الرئاسة التونسية، مع دفاع مستميت عن حركة النهضة الإخوانية.

وفيما دعا أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس التونسي إلى "ضرورة تجاوز الأزمة السياسية الراهنة وأهمية أن تنتهج الأطراف التونسية طريق الحوار لتجاوزها وتثبيت دعائم دولة المؤسسات وتكريس حكم القانون في الجمهورية التونسية الشقيقة"، بحسب وكالة الأنباء القطرية، تحولت قناة الجزيرة إلى واجهة إعلامية لحركة النهضة وحليفها ائتلاف الكرامة، واتجهت إلى نقل الأحداث وتحليلها من وجهة نظر التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وانطلاقا من فتوى ما يسمى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بحرمة ما اعتبره انقلابا من قبل الرئيس سعيد على إرادة التونسيين.

ومنذ الساعات الأولى للأحداث في تونس بعد قرارات الرئيس سعيد بتجميد نشاط البرلمان لمدة شهر ورفع الحصانة عن أعضائه وحل الحكومة، اتخذت الجزيرة التي تعتبر الغطاء الإعلامي الدولي الأبرز لإخوان تونس موقفا متشددا ضد تلك القرارات، واعتبرتها انقلابا على الدستور، وخصصت مساحاتها المفتوحة لنقل مواقف حركة النهضة وتحركاتها، إلى أن أعلنت أنه تم اقتحام مكتبها بالعاصمة التونسية وطرد صحافييها دون سبب يذكر.

لكن الصحافي السابق في القناة أكرم خزام الذي يعمل حاليا بقناة "الغد" كشف عن الأسباب الحقيقية وراء استهداف مراسلي الجزيرة، وقال أن مكتب تونس تلقى اتصالا من قيادة حركة النهضة تدعوه فيه إلى إرسال فريق إلى منزل رئيس الحكومة المقال هشام المشيشي وفسح المجال أمامه ليتلو بيانا للرأي العام الداخلي والخارجي يعلن فيه تمرده على قرارات الرئيس ويعطي بصفته وزيرا للداخلية بالوكالة أوامر لقوات الأمن بعصيان أوامر قيس سعيد.

أكرم خزام

مكتب الجزيرة في تونس تلقى اتصالا من قيادة حركة النهضة

ويرى المراقبون أن الهدف من ذلك هو شق الشارع التونسي عبر الإيحاء بوجود سلطتين متصارعتين في البلاد، إحداهما يمثلها رئيس "انقلابي" والثانية تعبّر عن الشرعية الدستورية ويمثلها المشيشي مدعوما بحزامه البرلماني وعلى رأسه حركة النهضة، مشيرين إلى أن الهدف من ذلك هو تشكيل بؤر تمرد في الشارع التونسي ضد قرارات الرئيس بما يهدد السلم الاجتماعي في البلاد.

وعندما فشلت الجزيرة في هذا الاتجاه نشر موقع "ميدل إيست آي" البريطاني، والمعروف بعلاقاته الواسعة مع قطر والإخوان، مقالا زعم فيه أن المشيشي تعرض لاعتداء جسدي في القصر الرئاسي الأحد الماضي.

ونقل الموقع في تقرير أورده بصفة "حصري" ووقعه رئيس التحرير ديفيد هيرست، عن مصادر قال إنها مقربة من المشيشي، أنه وقع اعتداء جسدي على الأخير، لكنه لم يتم التحقق من طبيعة الإصابات التي تعرض لها، لأنه لم يخرج علنا منذ إقالته.

وادعى الموقع أن ضباطا تونسيين ومصريين هم الذين عنفوا المشيشي داخل القصر الرئاسي، لتكتمل بذلك ملامح الصورة التي يراد لها أن تسيطر على مجريات الأحداث في تونس وهي أن قيس سعيد يقود انقلابا بدعم من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

وتابع أن أحد المصادر أكد له أن السيسي "عرض على قيس سعيد كل الدعم الذي يحتاجه للقيام بالانقلاب وسعيد قبل ذلك منه"، وحتى تبلغ المشهدية منتهى الإثارة وفق الفبركة الإخوانية كان لا بد من إردافها بما يزيد من حرارتها بالتأكيد على أنه "تم إرسال عناصر من الجيش والأمن المصري إلى تونس بدعم كامل من ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد".

وزعم الموقع، الذي يحاول منه الإخوان نقل وجهات نظرهم إلى السلطات الأميركية والبريطانية بدرجة أولى، أنه قد تنامى إلى علمه أن الأفراد المتواجدين كانوا مسؤولين أمنيين مصريين ممن كانوا يشيرون على قيس سعيد قبل الانقلاب ويديرون العمليات بينما كانت تجري على قدم وساق، ولم تتسن معرفة الدور الذي لعبه هؤلاء في التحقيق مع المشيشي.

وسارعت قناة الجزيرة التي تبث من الدوحة كعادتها إلى نقل تلك الفبركات، ولكنها أبدلت كلمة المصريين بغير تونسيين، انسجاما مع توصيات السلطات القطرية بعدم التعرض لمصر في ظل أجواء المصالحة بين البلدين، لكن الأذرع الإعلامية القطرية التي تعمل بالخارج لم تر غضاضة في نقل التقرير كما حبره هيرست.

كاميرا الجزيرة جاهزة

وكانت تقارير إعلامية أكدت أن موقع ميدل إيست آي هو واحد من أصابع أخطبوط الإعلام القطري الذي تم وقفه لخدمة الإخوان ومشروعهم، وذلك تحت إدارة المدير السابق للتخطيط والموارد البشرية في قناة الجزيرة جمال بسيسو، وبفريق من بين أعضاء جوناثان باول الموظف في القناة منذ 2009، فيما يتولى رئاسة التحرير وتسريب التقارير المشبوهة والمثيرة للجدل ديفيد هيرست وهو الصحافي البريطاني غير "الأصلي" حامل نفس الاسم الذي كان من كبار الكتاب الصحافيين منذ ستينات القرن الماضي والذي كان قريبا من منظمة التحرير الفلسطينية وأجرى آخر لقاء مع الرئيس الفلسطيني زمن الحصار في عام 2002.

ويرى المراقبون أن ما أورده ميدل إيست آي يمكن فهم مقاصده وغاياته من خلال متابعة مواقف الإعلام المحسوب على قطر والإخوان التي تصب في اتجاه واحد وهو نعت ما جرى في تونس مؤخرا بأنه انقلاب قاده الرئيس قيس سعيد، وهو ما يسعى إخوان تونس إلى ترويجه خارجيا من أجل الضغط لتسجيل نقاط لفائدتهم قد تساعد في الدفع نحو إصدار مواقف دولية ولاسيما أميركية وأوروبية ضد خطوة قيس سعيد تصل إلى حد فرض عقوبات على تونس، وهو ما لمح له عزمي بشارة مدير المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات والمعروف كمنسق لسياسات الإعلام القطري بتفرعاته الداخلية والخارجية عندما قال في أول رد فعل على مستجدات الأوضاع في تونس إن "الديمقراطية التونسية، الديمقراطية العربية الوحيدة حتى الآن، إنجاز تاريخي لا يجوز التنازل عنه، ولا عن السعي إلى حل القضايا والمشاكل في إطاره مثل كل الديمقراطيات في العالم".

ويرى متابعون للشأن التونسي أن الإعلام الممول من قطر يحاول تكريس صفة الانقلاب على إجراءات قيس سعيد، ولكن رغم ما يحفل به من إيحاءات تحريضية لم يجرؤ بعد على دعوة التونسيين إلى التمرد العلني وممارسة العنف؛ وذلك لسببين.

أولهما أنه يعلم أن الأغلبية الساحقة من التونسيين تدعم تلك الإجراءات وترفض التراجع عنها، وثانيهما أن العواصم الكبرى المؤثرة لم تتبن توصيف الانقلاب، كما أن حركة النهضة وإن كانت تتهم الرئيس سعيد بأنه انقلب على الدستور، إلا أنها لا تقدر على مواجهته سياسيا واجتماعيا وشعبيا.

هيئة الإعلام العراقية تفرض على القنوات الفضائية معايير لاختيار ضيوفها

بغداد - أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية معايير وشروط يجب توفرها في ضيوف القنوات الفضائية العراقية، وإلا فإنها تُحمل تلك المؤسسات الإعلامية تبعات ما ينجم عما يتحدث به هؤلاء الضيوف.

وحذرت الهيئة القنوات الفضائية من تبعات مخالفتها لهذه الشروط، مهددة بالملاحقة القانونية والعقوبات المسلكية.

ودعت في بيانها الذي أصدرته بهذا الخصوص، المنابر الإعلامية بعدم استضافة الشخصيات التي يُمكن أن "تشكل تهديداً للنظام الديمقراطي في العراق، أو تساهم في تعطيل الانتخابات أو غيرها من الممارسات الديمقراطية التي كفلها الدستور العراقي"، وهي النقطة التي أثارت مخاوف الوسط الإعلامي، واعتبرها بمثابة تقييد مسبق للحديث عن شروط الانتخابات القادمة.

وقال الإعلامي عمر الجنابي في تغريدة على حسابه في تويتر، هل بقي أي شك أن نظام الحكم في العراق "دكتاتوري" وليس "ديمقراطي"؟ هيئة الإعلام والاتصالات تفرض نوعية الضيوف المسموح لهم الظهور في الإعلام، وتمنع طرح أي موضوع يمس النظام.

وأضاف الجنابي "أخشى أن يراسلني عنصر حكومي لطلب الرقم السري لدخول حساباتي الشخصية، أو أخذ هاتفي الشخصي ليلا ليبات بحضن النظام"!

وبشأن المحاورين في البرامج "يتوجب استضافة ذوي الاختصاص والكفاءة والقادرين على عدم الوقوع في الأخطاء التي تؤزم الوضع السياسي والأمني والاجتماعي، وتجنب دعوة أفراد أو جهات محظورة دستوريا وقانونياً أو مدانين وفق أوامر قضائية، وعدم السماح للأفراد المشاركين في البرامج طرح حوارات تشكل تهديداً للنظام الديمقراطي في العراق".

عمر الجنابي

أخشى أن يراسلني عنصر حكومي لطلب كود حساباتي الشخصية

وجاء هذا القرار في ظل احتدام النقاش السياسي في وسائل الإعلام العراقية بشأن الانتخابات البرلمانية العامة التي ستجرى بعد حوالي شهرين، وهو ما بدا للمتابعين بأنه محاولة لكتم الأفواه وعدم الحديث عن الفساد والمخالفات الانتخابية.

ومنذ أكتوبر 2019، يشهد العراق احتجاجات مستمرة على نحو متقطع؛ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، واستمرار الفساد المالي والسياسي.

واعتبر الصحافي محمود النجار، أن التضييق على حرية التعبير سيخلق فجوات كبيرة بين السلطة والصحافيين، ولن تبقى ثقة بقوانين القضاء.

وأضاف في تغريدة على تويتر "الحكومة العراقية بمؤسساتها التي تدعي بأنها مستقلة تطلق نيرانها على القنوات الفضائية والوكالات الإخبارية، وتغلق عيونها عن خطاب الكراهية في قنوات الأحزاب والميليشيات".

وأكثر بندين أثارا جدلا من ضمن أحد عشر بنداً تضمنها قرار الهيئة كانا كل من البندين السابع والحادي عشر.

ونص البند السابع على "عدم تناول الوثائق السرية وغير المصرح بها من قبل الجهات المعنية فضلاً عن القضايا المعروضة أمام القضاء منعاً للتشويش على سير العدالة، والتأكيد على اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من صحة المعلومات قبل طرحها". وهذا البند اعتبره المتابعون بمثابة منع لأي دور للإعلام في كشف عمليات وشبكات الفساد المنتشرة في العراق، خصوصاً وأن التأكد من صحة الوثائق أمر خاص بالقضاء والجهات التحقيقية، وليس المؤسسات الإعلامية.

أما البند الأخير فقد أصر على "منع الحوارات المخلة بالآداب أو الخادشة بشكل واضح للحياء والذوق العام والألفاظ والمفردات النابية، التي توحي إلى مضامين غير لائقة". واعتبر الصحافيون العراقيون هذا البند موجها بالمباشر إلى البرامج الفنية والترفيهية والساخرة، التي تستخدم لغة خاصة، لا تتناسب مع خيارات التيارات والقوى السياسية المحافظة في البلاد.

وأصدرت هيئة الإعلام والاتصالات الأحد بيانا توضيحيا بشأن المعايير المهنية في اختيار ضيوف البرامج الحوارية. وقالت إنه "انتشر مؤخرا تعميم صادر عن هيئتنا حول معايير المهنية في اختيار الضيوف المحاورين في البرامج الإعلامية كافة، مما أثار جدلا في الأوساط الإعلامية بين مرحب ومنتقد بهذا الصدد".

وأضحت أن النقاط الواردة في التعميم "لم تكن من إنشاء الجهاز التنفيذي لهيئة الإعلام والاتصالات بل هي عبارة عن مواد واردة في لائحة قواعد البث الإعلامي المقرة بتاريخ 16 /5 /2019 والتي أقرت بحضور منظمة اليونسكو مكتب العراق ومراكز وطنية إعلامية رصينة والمعلنة والمعمول بها منذ سنوات".

المطلوب من القنوات الفضائية العراقية

إدانة الإعلامي عمرو أديب بتهمة سب وقذف الفنان محمد رمضان

القاهرة - أصدرت محكمة مصرية الأحد قرارا بإدانة الإعلامي المصري عمرو أديب وتغريمه مبلغا ماليا قدره 10 آلاف جنيه (636 دولارا)، وذلك في دعوى السب والقذف واستغلال المنصب الإعلامي المقامة من الفنان المصري محمد رمضان.

وقال أحمد الجندي محامي الفنان رمضان في دعواه إن "الإعلامي أديب استغل وظيفته كإعلامي وخالف ميثاق العمل فأراد أن يحقق لنفسه سبقا صحافيا إعلاميا وشهرة زائفة، فقام بتوجيه عبارات وألفاظ سب وقذف وتشهير وتهديد لرمضان وبث ذلك من خلال منصته الإعلامية".

وشن أديب هجوما لاذعا على رمضان في الخامس من يونيو الماضي عقب إعلان رمضان التحفظ على أمواله، مؤكدا أن رمضان أوهم الجمهور بأنه وأمواله ملك لبلده، رغم أن التحفظ على الأموال جاء بسبب حكم قضائي لا بد من تنفيذه بشأن مبلغ التعويض للطيار المصري الراحل أشرف أبوإليسر.

وقال أديب في حلقته من برنامجه "الحكاية" الذي يعرض عبر شاشة "إم. بي.سي مصر"، إن الدولة المصرية لا تحتاج أموال رمضان في شيء.

ووصف رمضان بـ"المفتري"، مضيفا "هذه أموال التعويض للرجل الذي مات، يا رجل يا مفتري (يقصد رمضان) الرجل (الطيار) مات كان يجب أن تدفع المال لأهله، وليس أن تنتظر الدولة أن تحجز على أموالك وتعطيها للقاضي ليدفع المبلغ".

ووجه أديب اتهاما لرمضان بأنه يحرض الجمهور على إدخار أموالهم في منازلهم وعدم إيداعها في البنوك الوطنية، مستطردا "هذا ما تعلمه للناس، تقول لهم كونوا حذرين الدولة ممكن تضع إيديها على أموالك ضعها تحت البلاطة".

10

آلاف جنيه الغرامة التي صدرت بحق عمرو أديب في دعوى السب واستغلال المنصب ضده

وبحسب الدعوى، فإن أديب قصد منها النيل من سمعة وشرف رمضان وإهانة عائلته، وأخذ يتناول موضوعا عاما بصفة شخصية، وأباح لنفسه تجريح رمضان وسبه وسب عائلته في أن الطالب "لم يتربّ"، قائلا له "لو لم يربيك أحد أنا سأربيك".

وقالت الدعوى إن المتهم ارتكب جرائم السب والقذف مستغلا منصة الإعلام للتشهير العلني وتهديد الطالب المدعي بالحق المدني، وذلك على نحو سلف ذكره من عبارات وألفاظ عبر قناة "إم.بي.سي مصر".

وأضافت "لرمضان مسلسل تلفزيوني يذاع على الفضائية ذاتها؛ ما يؤثر على مشاهديه واستحقاره لدى الجماهير المصرية والعربية التي تتابع أعمال الفنان الطالب المدعي بالحق المدني؛ ما دفع بالتوجه للنيابة العامة للتفضل بتحريك دعوى قضائية ضد أديب".